



رأس مال الشركة
CAPITAL OF THE COMPANY

عرفت المادة (585) من القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976 رأس مال الشركة بنصها :

- 1- يشترط أن يكون رأس مال الشركة من النقود أو ما في حكمها مما يجري به التعامل وإذا لم يكن من النقود فيجب أن يتم تقدير قيمته.
- 2- ويجوز أن تكون حصص الشركاء متساوية أو متفاوتة ولا يجوز أن يكون الدين في ذمة الغير أو حصة فيه رأس مال للشركة"

وبالرجوع لأحكام المواد (54، 78، 66، مكرر، 95) من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، يتبين لنا أن رأس المال هو مجموع الحصص/الأسهم النقدية والحصص/الأسهم العينية التي قدمها الشركاء/المساهمين عند تأسيس الشركة وفق ما تم عليه الاتفاق بعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي ويحدد رقماً معيناً بالدينار الأردني.

ولا يجوز المساس به طيلة مدة استمرار الشركة (حياتها)، وهو أول مبلغ يوضع في حساب الشركة وتمارس الشركة نشاطها به. وينعكس ذلك ما إذا كانت الشركة بعد ممارسة أعمالها تحقق أرباحاً أم تحقق خسائر.

وعند التأسيس تكون القيمة الاسمية لرأس المال متساوية مع مجموع ما دفعه الشركاء/المساهمين ، ولاحقاً وبعد زيادة رأس المال هناك حالات لا تتساوى القيمة الاسمية مع القيمة الفعلية في حالة علاوة الإصدار أو خصم الإصدار وبالتالي لا يجوز للشركاء استرداد حصصهم أثناء قيام الشركة، كما انه يتمتع عليهم توزيع أرباح على الشركاء تقتطع من رأس المال ، وإلا اعتبرت أرباحاً صورية، حيث يسمى رأس المال بالثابت ، وان ثبات رأس المال ، لا يعني عدم تعديله بالزيادة أو التخفيض ، حيث يحق للهيئة العامة واجتماعها غير العادي زيادة أو تخفيض رأس المال بإتباع الإجراءات المنصوص عليها بأحكام المواد (77/68/67 مكرر / 82 مكرر 112/113/114/115) من قانون الشركات إذا اقتضت أمور الشركة ذلك.



ويعتبر رأس المال ديناً للشركاء على الشركة في حالة تصفيتها وتوزيعه عليهم كلاً نسبة حصة في رأس المال بعد سداد كافة ديون الشركة وفق الترتيب المنصوص عليه بأحكام المادة (256) من قانون الشركات، ويدرج رأس المال دائماً في جانب المطلوبات من الميزانية ويختلف رأس المال عن موجودات الشركة ، لأنه عند تأسيس الشركة تكون المطلوبات مساوية للموجودات ، وعند مباشرة الشركة في الشروع بأعمالها تقوم بشراء المباني والآلات والمعدات والمستلزمات التي تنتج السلع وتقدم الخدمات وفق غايات الشركة وتصبح من ضمن موجودات الشركة وهي ليست ثابتة لأنها غير محددة بمبلغ محدد وهي تمثل ما تملكه الشركة من أموال تبعاً لنشاط الشركة ، وكلما زادت موجوداتها من رأس المال يعني أنها تحقق أرباحاً ، وكلما قلت الموجودات عن رأس المال يعني أن الشركة قد حققت خسائر .

وبالتالي فإن الموجودات المنقولة وغير المنقولة التي تملكها الشركة تتغير في حين أن رأس المال يبقى ثابت لأنه يمثل قيمة حصص الشركاء / المساهمين .

وبالتالي يمكن تعريف رأس المال المصرح به والمكتتب به (المدفوع) وموجودات الشركة على النحو التالي .

رأس المال المصرح به : هو عبارة عن رأس المال الذي صدر به تصريح للشركة المساهمة المنصوص عليه بالنظام الأساسي للشركة وهو يمثل الحد الأعلى لقيمة الأسهم التي يمكن بيعها أو الاكتتاب بها .

رأس المال المكتتب به : هو رأس المال المكتتب به فعلاً من قبل المؤسسين والمكتتبين وهو يمثل قيمة رأس المال المدفوع فعلاً وقد يختلف رأس المال المكتتب به عن رأس المال المصرح به.

موجودات الشركة: هي ما تملكه من الأموال المنقولة وغير المنقولة وما لها من حقوق وما عليها من التزامات وهي تمثل الضمان الحقيقي لدائني الشركة .